الاعتراف بفلسطين في ميزان السياسة الدولية: قراءة في التحولات الراهنة

1. المقدمة

تشهد القضية الفلسطينية في الآونة الأخيرة تحولًا ملحوظًا على صعيد السياسة الدولية، يتمثل في موجة من الاعترافات الدبلوماسية بدولة فلسطين من قِبل دول غربية بارزة. لقد اعترفت المملكة المتحدة وكندا وأستراليا والبرتغال رسميًا بدولة فلسطين في 21 سبتمبر 2025، فيما يُنتظر أن تحذو دول أخرى حذوها مثل فرنسا وبلجيكا وغيرها خلال اجتماعات الأمم المتحدة في تلك الفترة. تأتي هذه التطورات على خلفية حرب طاحنة في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 أوقعت خسائر إنسانية هائلة وأثارت تعاطفًا وضغطًا شعبيًا عالميًا متزايدًا لصالح الحقوق الفلسطينية. قبل هذه الموجة الأخيرة، كانت الأغلبية الساحقة من دول العالم تعترف بالفعل بفلسطين؛ فبحسب إحصائيات الأمم المتحدة وصل عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين إلى ما يقارب 147 دولة عضو (نحو ثلاثة أرباع أعضاء المنظمة الدولية).

في ظل هذا الواقع، تبرز إشكالية بحثية محورية: هل تمثل الاعترافات الدبلوماسية الأخيرة نقطة تحول نوعية في مسار القضية الفلسطينية، أم أنها خطوات رمزية ليس لها سوى أثر محدود على الأرض؟ وكيف يؤثر توقيت هذه الاعترافات – خلال حرب مستعرة في غزة، وعشية انعقاد قمم الأمم المتحدة، ومع تصاعد ضغوط الرأي العام العالمي – على مدى قبولها ومدى قدرتها على إحداث تغيير حقيقي؟

METRO
for Knowledge

2. تحليل الدوافع

التحولات الأخيرة تظهر أن الاعتراف بدولة فلسطين لم يعد محصورًا في الدول ذات المواقف التقليدية المؤيدة للفلسطينيين، بل امتد ليشمل دولًا وازنة في المشهد الدولي طالما كانت تُحسب ضمن معسكر حلفاء إسرائيل. ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطوات لم تأتِ بمعزل عن سياق أوسع؛ فقبلها كانت دول أوروبية شمالية قد بدأت بكسر الجمود، مثل السويد التي اعترفت عام 2014، ثم النرويج وإسبانيا وإيرلندا وسلوفينيا التي بادرت بالاعتراف في عام 2024 عقب اندلاع حرب غزة (Al Jazeera, 2025b). بهذا بات موقف القارة الأوروبية منقسمًا بصورة واضحة، حيث تشير التقديرات إلى انقسام يقارب 50% تؤيد و50% تعارض الاعتراف بدولة فلسطينية على المستوى الثنائي (Al Jazeera, 2025b)، بعد أن كانت دول أوروبا الغربية وشمالها تصطف جميعًا ضد الاعتراف باستثناء السويد. إن دخول لاعبين كبار مثل بريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا على خط الاعتراف يحمل دلالات خاصة حول تغير حسابات التكلفة السياسية لهذا القرار بالنسبة لتلك الدول.

تتعدد دوافع هذه الدول وراء الاعتراف في هذا التوقيت، ويمكن تحليلها على مستويات مختلفة. أولًا، الدافع الإنساني والضغط الشعبي: لقد أثرت مشاهد الحرب المدمرة في غزة في الرأي العام لهذه البلدان، حيث خرجت مظاهرات حاشدة في عواصم غربية تطالب بوقف الدعم غير المشروط لإسرائيل وبنصرة المدنيين الفلسطينيين. التقارير تشير إلى أن ما يزيد عن 65 ألف فلسطيني قُتلوا في الحرب على غزة منذ أكتوبر 2023 ومعظمهم من المدنيين، فضلًا عن مئات الآلاف من الجرحى والمشردين (Salhani, 2025; Reuters,

2025). هذه الكلفة الإنسانية الباهظة ولّدت تعاطفًا عالميًا وضغوطًا شعبية على حكومات غربية لاتخاذ موقف أكثر توازنًا، خاصة لدى الأحزاب اليسارية والقاعدية في تلك الدول التي رأت في سياسات إسرائيل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان.

وبالفعل، شهدت عواصم كبرى مثل لندن وتورونتو احتجاجات واسعة رُفعت فيها شعارات مطالبة بالعدالة للفلسطينيين وفرض عقوبات على إسرائيل. أمام تنامي هذا الضغط الداخلي، بدا الاعتراف بدولة فلسطين خطوة تلبي ولو جزئيًا تطلعات الشارع وتظهر تعاطف القادة مع المعاناة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. وكما أشار أحد المحللين، فإن حكومات وسط-اليسار الحاكمة في بريطانيا وكندا وأستراليا وجدت نفسها "تحت ضغط متزايد من المجتمع الدولي وأيضًا من شعوبها لاتخاذ إجراء ما"، فرأت في الاعتراف وسيلة لإبداء فعل دون الانخراط فورًا في إجراءات أقسى كفرض العقوبات أو قطع العلاقات (Elmasry, 2025). بهذا المعنى، قد يكون الاعتراف لدى البعض حلاً وسطًا أو خطوة أولى لامتصاص الغضب الشعبي، وهو ما عبّر عنه خبير فلسطيني بالقول إن الشوارع الأوروبية "تغلي" وهذا الإجراء يسمح للقادة بـ"إرضاء الناخبين دون اتخاذ إجراءات أصعب مثل معاقبة إسرائيل" (Sinijlawi, 2025).

ثانيًا، الدوافع السياسية والدبلوماسية: ترغب هذه الدول أيضًا في استعادة زمام المبادرة الدبلوماسية في عملية السلام الشرق أوسطية التي بدت راكدة لسنوات. فمن خلال الاعتراف بفلسطين، ترسل تلك العواصم رسالة بأنها متمسكة بحل الدولتين وترفض محاولات الحكومة الإسرائيلية الحالية تقويض هذا الحل عبر التوسع الاستيطاني وفرض الأمر الواقع (The Guardian, 2025). وقد صرّح رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر بأن حكومته تقوم بهذه الخطوة في مواجهة "بشاعات متزايدة في الشرق الأوسط" للحفاظ على إمكانية السلام وحل الدولتين حيّة، مؤكّدًا أن الوضع الراهن يعني أنه لا إسرائيل آمنة ولا فلسطين قابلة للحياة، و"في اللحظة الحالية ليس لدينا أي منهما" (Starmer, 2025). كذلك عبّر رئيس الوزراء الكندي عن أن الاعتراف يهدف إلى إحياء الأمل بمستقبل سلمي للشعبين (Carney, 2025)، فيما قالت الحكومة الأسترالية إن قرارها جزء من جهد دولي لـ"إعادة الزخم نحو حل الدولتين يبدأ بوقف الحرب في غزة" (Albanese, 2025). هذه التصريحات تدل على رغبة في تصوير الاعتراف كخطوة إيجابية نحو السلام وليس مجرد انحياز سياسي؛ فهي محاولة لإبراز صورة تلك الدول كمؤيدة للعدالة والسلام العالميين، خاصة قبيل انعقاد اجتماعات الأمم المتحدة حيث الأنظار متجهة إلى مدى استجابة المجتمع الدولي لمعاناة المدنيين في غزة (Nichols, 2025 & Irish).

ولعل توقيت الاعترافات قبيل قمة دولية حول حل الدولتين جاء لكي تُستثمر هذه الخطوات كأوراق ضغط دبلوماسي على إسرائيل وحلفائها خلال الاجتماعات الأممية. إذ ترأست فرنسا والسعودية في 22 سبتمبر 2025 مؤتمرًا على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لإحياء حل الدولتين، واعتُبر اعتراف فرنسا وخمس دول أخرى في هذا السياق بمثابة دعم معنوي وسياسي للمبادرة الأممية (Nichols, 2025 & Irish).

ثالثًا، الاستقلالية عن الموقف الأمريكي وممارسة الضغط عليه: تنطوي هذه الاعترافات أيضًا على إظهار قدر من الاستقلالية من قبل حلفاء تقليديين للولايات المتحدة إزاء سياستها في الشرق الأوسط. فمن المعروف أن واشنطن امتنعت تاريخيًا عن الاعتراف بدولة فلسطين خارج إطار اتفاق ثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وضغطت على شركائها الغربيين لاتباع النهج ذاته. لكن موجة 2025 أبرزت تصدعًا في جبهة الموقف الغربي الموحد؛ إذ "كسرت هذه الدول الصف" الذي قادته أمريكا لعقود، بحسب وصف محللين (Abu Rass, 2025). وقد انتقد متحدث باسم الخارجية الأمريكية هذه التحركات واصفًا إياها بأنها مجرد إجراءات "استعراضية" أو

تصرفات أدائية لن تحل جوهر المشكلة (AFP, 2025)، وأكد أن الأولوية لدى واشنطن تبقى منصبة على أمن إسرائيل وإطلاق سراح الرهائن وتحقيق الاستقرار بدلًا من هذه الإعلانات الرمزية (The Guardian, 2025).

بعض التحليلات ذهبت أبعد، لترى في الاعترافات توبيخًا دبلوماسيًا مبطنًا لواشنطن وتل أبيب على خلفية تعنتهما خلال حرب غزة (Becker et al., 2025). كما تأمل هذه الدول أن يدفع تراكم الاعترافات الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في موقفها واعتبار الحقوق الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من أي ترتيبات مستقبلية للاستقرار الإقليمي. وبعبارة أخرى، تستهدف هذه الخطوات تغيير قواعد اللعبة الدبلوماسية التقليدية؛ إذ لم يعد مقبولًا لدى قطاعات واسعة أن تبقى القضية الفلسطينية ورقة تفاوضية مؤجلة بينما يُقتل ويُهجّر عشرات الآلاف على مرأى العالم (Al Jazeera, 2025a). وفي هذا السياق، يقول أحد خبراء القانون الدولي إن الاعترافات الغربية الأخيرة ذات دلالة رمزية غيّرت قواعد اللعبة: فبمجرد أن تعترف بدولة فلسطينية فإنك تضع فلسطين وإسرائيل على قدم المساواة في التعامل بموجب القانون الدولي (Sands, 2025). هذا يعني أن حجب الاعتراف لم يعد وسيلة ضغط مشروطة على الفلسطينيين فحسب، بل أصبح استمرار عدمه حرجًا أخلاقيًا وسياسيًا أمام موجة الاعتراف العالمي.

3. التوقيت والمغزى السياسي للاعترافات

لماذا الآن؟ يعد توقيت الاعترافات الأخيرة بدولة فلسطين جزءًا أساسيًا من فهم دلالاتها. فعلى الصعيد الظرفي، كما أسفلنا الذكر، جاءت هذه القرارات في ذروة حرب غزة المستعرة منذ خريف 2023 والتي بلغت مستوى غير مسبوق من الدمار والخسائر البشرية. هذا الوضع الحرِج دفع دولًا عديدة لإعادة تقييم مواقفها؛ فبحسب تقارير إعلامية، أقرّ مسؤولون غربيون بأن قراراتهم الأخيرة "استحثّتها الفظائع المتزايدة لاستراتيجية إسرائيل في غزة" وما رافقها من خطط معلنة لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية بشكل يهدد فرص حل الدولتين (Wintour, 2025). أي أن التوقيت ارتبط بتفاقم الأزمة الإنسانية وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية لدرجة ولّدت شعورًا بضرورة التحرك الفوري.

علاوة على ذلك، اختارت تلك الدول الإعلان في هذا التوقيت تزامنًا مع انعقاد الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك (سبتمبر 2025)، حيث تُعقد قمة عالمية مخصصة لمناقشة تنفيذ حل الدولتين. في هذا المحفل الدولي، يكتسب أي تغيير في مواقف الدول تضخيمًا وتأثيرًا مضاعفًا، نظرًا لتواجد قادة العالم ووسائل الإعلام الكبرى. ولذلك أعلن البريطانيون والكنديون والأستراليون قرارهم عشية القمة (يوم الأحد) وأرجأت فرنسا وحلفاؤها إعلانهم الرسمي إلى يوم الإثنين خلال المؤتمر الأممي (The Guardian, Nichols, 2025 & 2025; Irish). ويمثّل هذا التوقيت رسالة بأن هذه الاعترافات ليست مجرد ردود فعل عاطفية لحظية، بل هي جزء من تحرك دولي منظم يأتي في صلب الجهود متعددة الأطراف لإحياء عملية السلام. كما أن تزامنها مع الأعياد اليهودية (رأس السنة العبرية) دفع بعض الدول – مثل بريطانيا – إلى تقديم الإعلان يوم الأحد "احترامًا للمناسبة الدينية" قبل حلولها (Wintour, 2025)، بما يعكس حرصًا على تفادي تأويل الخطوة كاستفزاز متعمد.

وفي المقابل، كان الغياب الأمريكي والإسرائيلي عن هذه القمة الأممية لافتًا؛ إذ قاطعت واشنطن وتل أبيب الاجتماعات الخاصة بحل الدولتين، ووصفها السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة بشكل ساخر بأنها "سيرك" إعلامي (Reuters, 2025). هذا التباين في الموقف خلال التوقيت نفسه يؤكد أن المغزى السياسي للاعترافات يتجاوز إطار العلاقات الثنائية الفلسطينية-الدولية، ليصبح محور تجاذب في الدبلوماسية الدولية بين رؤيتين: رؤية تؤمن بالضغط متعدد الأطراف (الذي تمثله فرنسا وشركاؤها) ورؤية ترفض أي خطوة تعتبرها مكافأة للإرهاب في ظل استمرار الصراع (Reuters, 2025).

من الناحية السياسية الأعمق، يمكن القول إن هذه الاعترافات في هذا التوقيت كسرت نمطًا تقليديًا في مسار العملية السلمية. فمنذ اتفاقات أوسلو في التسعينيات، تبنّى الغرب مقاربة تقوم على إرجاء مسألة الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية إلى ما بعد تحقيق اتفاق سلام نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ أي ربط الاعتراف بنتائج المفاوضات. لكن ما حدث في سبتمبر 2025 أن دولًا وثيقة الصلة بإسرائيل اختارت تقديم الاعتراف كأمر واقع الآن رغم غياب أي اتفاق نهائي، في مسعى لقلب المعادلة: بدل أن يكون الاعتراف ثمرة لنجاح المفاوضات، يراد له أن يكون محفزًا لاستئنافها ودافعًا لتغيير الحسابات على الأرض (Abu Rass, 2025). وهذا تحول نوعي في التفكير الدبلوماسي قد تكون له تداعيات بعيدة المدى. إذ يشير محللون إلى أن اعتراف حلفاء مقربين من واشنطن بفلسطين الآن يعني أن إسرائيل باتت "أكثر عزلة على الصعيد الدولي"، بعد أن كانت تعتمد على دعم الغرب الموحد (Al Jazeera, 2025a). وقد اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ضمنيًا بهذا الشعور حين صرّح أن إسرائيل أصبحت "في نوع من العزلة" الدولية وستضطر للتكيف اقتصاديًا مع هذا الواقع الجديد (Mohamed, 2025).

إذًا المغزى السياسي هنا أن ميزان الشرعية الدولي بدأ يميل بشكل أوضح نحو الجانب الفلسطيني: فبعد أن كان تأييد الدولة الفلسطينية محصورًا في دول العالم النامي والكتلة الشرقية سابقًا، أصبح اليوم يشمل معظم الدول الديمقراطية الغربية، مما يضفي على مطلب إقامة الدولة الفلسطينية ثقلاً سياسياً غير مسبوق. وبالنسبة للفلسطينيين، يعدّ ذلك انتصارًا معنويًا كبيرًا، حيث باتوا يحظون بتأييد دبلوماسي واسع على حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة. أما بالنسبة لإسرائيل، فهو تطور مقلق لأنها ترى أصدقائها التقليديين "ينقلبون" ولو جزئيًا عن مواقف تاريخية داعمة، الأمر الذي يضيق هامش المناورة الدبلوماسية لديها ويفرض عليها مواجهة واقع أن سياساتها الحالية تقابل برفض حتى من أقرب حلفائها (Becker et al., 2025).

ولا يمكن إغفال البعد الرمزي والقيمي لتوقيت هذه الاعترافات. فإطلاقها في خضم حرب دامية يعطيها وزنًا أخلاقيًا: إذ تظهر هذه الدول وكأنها تقول أن الحقوق الفلسطينية ليست مؤجلة حتى انتهاء الحرب بل يجب إقرارها الآن كجزء من وقف الحرب. وبالفعل، شددت بيانات الاعتراف على اقتران الخطوة بمطالب إنسانية فورية مثل وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية دون عوائق (Nichols, 2025 & Irish). حتى أن "إعلان نيويورك" الذي تبنته الجمعية العامة في سبتمبر 2025 – بدفع فرنسي – حول خطوات حل الدولتين، وضع أولوية قصوى لوقف القتال وإطلاق الرهائن كخطوة أولى يليها التخطيط لليوم التالي (Barrot, 2025). هذا الربط بين الاعتراف الدبلوماسي والمسؤولية الإنسانية يُكسب التحرك تأييدًا شعبيًا أوسع، ويضع إسرائيل في خانة الرافض ليس فقط لحل الدولتين بل أيضًا للمطالب الإنسانية العاجلة.

ومن زاوية القانون الدولي، يشير خبراء إلى أن الاعتراف أثناء النزاع يزيد من الطابع الرمزي لكنه لا يغيّر الوقائع القانونية على الفور (Loboff, 2025). فالدول حرة في اختيار توقيت الاعتراف وشكله، ولا يوجد سجل دولي موحد لتوثيق الاعترافات؛ فالأمر ذو طبيعة سيادية لكل دولة (Al Jazeera, 2025b). لذا اختارت هذه الدول لحظتها الخاصة لما رأت أنه يخدم مصالحها ومبادئها في آن معًا، مما يجعل التوقيت نفسه رسالة: لقد انتظرنا طويلًا بلا طائل، وحان الوقت لخطوة مغايرة.

4. التداعيات القانونية والمؤسساتية للاعترافات الأخيرة

بالرغم من الطابع السياسي الواضح لموجة الاعترافات بدولة فلسطين، فإن لها تداعيات قانونية ومؤسساتية جديرة بالبحث، خاصة فيما يتعلق بوضع فلسطين في المنظمات الدولية والإقليمية. بدايةً على صعيد الأمم المتحدة: تتمتع فلسطين حاليًا بوضع "دولة مراقب غير عضو" في المنظمة الأممية منذ عام 2012، مما يتيح لها حضور الاجتماعات والتوقيع على بعض الاتفاقيات الدولية دون حق التصويت

كدولة كاملة العضوية. هذه المكانة لم تتغير مباشرةً نتيجة الاعترافات الجديدة، إذ إن اكتساب العضوية الكاملة يتطلب صدور توصية من مجلس الأمن الدولي ثم اعتماد الجمعية العامة (Abu Rass, 2025). وهنا تكمن العقبة الأبرز: الولايات المتحدة (الداعمة لإسرائيل) تملك حق النقض في مجلس الأمن وقد أعلنت صراحة رفضها أي مسعى في الوقت الراهن لعضوية فلسطين أو حتى للاعتراف الجماعي بها. لذلك، ورغم أن عدد الدول المعترفة ارتفع الآن إلى ما يقارب 145-147 دولة من أصل 193 (أي حوالي 75% من دول العالم) (Al Jazeera, 2025a; Al Jazeera, 2025b)، فإن ذلك لم يترجم بعد إلى مقعد لفلسطين في الأمم المتحدة.

من منظور القانون الدولي البحت، يؤكد الفقهاء أن الاعتراف الدولي لا يُنشئ الدولة ولا عدمه ينفي وجودها (Al Jazeera, 2025b)؛ فقيام الدولة يتعلق بتوافر مقوماتها (شعب، أرض، حكومة، قدرة على الدخول في علاقات دولية) وليس برضا الآخرين. وفي الحالة الفلسطينية، يجادل ثلاثة أرباع دول العالم بأن فلسطين تستوفي كل متطلبات الدولة وتستحق العضوية (Al Jazeera, 2025b)، لكن المانع هنا سياسي الطابع يتعلق بالتوازنات داخل مجلس الأمن.

مع ذلك، تحمل الاعترافات الأخيرة ثقلاً قانونيًا ومعنويًا يعزز الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية بعدة طرق. أولًا، إنها تُضفي مزيدًا من الشرعية القانونية على تمثيل فلسطين دوليًا. فاعتراف دول بحجم المملكة المتحدة وفرنسا وكندا يعني أنها ستتعامل رسميًا مع السلطة الفلسطينية بوصفها حكومة دولة ذات سيادة. عمليًا، بدأنا نرى ترجمة لذلك: أعلنت بريطانيا مثلًا أنها ستعتمد السفير الفلسطيني حسام زملط كسفير لدولة فلسطين لديها (Salhani, 2025)، بعد أن كان منصبه يُعامل سابقًا كمفوض عام أو ممثل للسلطة. وبالمثل، تستطيع هذه الدول الآن إبرام اتفاقيات ثنائية مع فلسطين كدولة، وتبادل السفراء بشكل كامل (Salhani, 2025). هذه الخطوات الإجرائية تكرّس الوضع القانوني الجديد وتعني اعترافًا ضمنيًا بسيادة فلسطينية على أراضٍ محددة (رغم أن الترسيم الدقيق لتلك الأراضي يبقى مؤجلاً لحين الحل النهائي).

كما أن هذه الاعترافات تقوي قدرة فلسطين على الانضمام إلى المعاهدات والمنظمات الدولية: صحيح أن فلسطين سبق وانضمت إلى عشرات الاتفاقيات (مثل ميثاق روما لمحكمة الجنايات الدولية واتفاقيات جنيف) عندما اعترف بها أكثر من 130 دولة في العقد الماضي، لكن انضمام دول وازنة للاعتراف يفتح الباب سياسيًا لدفع مزيد من المنظمات لقبول العضوية الكاملة لفلسطين. فعلى سبيل المثال، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قبلت فلسطين كدولة عضو منذ 2011، وقد يتكرر ذلك مع وكالات أممية أخرى إذا استمر الزخم وبذلت الدول المعترفة نفوذها لصالح هذا الاتجاه.

ثانيًا، تعطي هذه الاعترافات زخمًا قانونيًا لمساعي فلسطين في ساحات القضاء الدولي. لقد لجأت فلسطين في السنوات الأخيرة إلى أدوات قانونية دولية ضد السياسات الإسرائيلية، منها التوجه إلى محكمة العدل الدولية لطلب رأي استشاري حول شرعية الاحتلال والاستيطان، وكذلك الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية (ICC) لفتح تحقيقات في جرائم حرب محتملة. وجود دول غربية كبيرة في صف الاعتراف قد يترجم إلى دعم أقوى لهذه المسارات القضائية. فالدول الأوروبية المعترفة ستكون أقل ميلًا لمعارضة تحركات فلسطين القانونية وقد تقدم مذكرات مساندة لها أو على الأقل تمتنع عن التصويت ضدها في الأمم المتحدة.

كما أن اعتراف هذه الدول قد يضيق الخناق الدبلوماسي على إسرائيل في قاعات الأمم المتحدة ووكالاتها: فلم يعد النداء الفلسطيني مقتصرًا على دول الجنوب العالمي، بل بات مدعومًا علنًا من أعضاء في الاتحاد الأوروبي وأصدقاء تقليديين لواشنطن. على سبيل المثال، عندما صوتت الجمعية العامة بأغلبية 145 دولة لصالح تمكين الرئيس الفلسطيني محمود عباس من إلقاء كلمة عبر الفيديو بعد منع أمريكي لمنحه تأشيرة (سبق القمة الخاصة)، كان ذلك علامة على تغير المشهد (The Guardian, 2025). الآن ومع الاعترافات

الجديدة، سيصبح مثل هذا التأييد أكثر رسوخًا. قد نرى كذلك حضورًا أقوى لفلسطين في المنظمات متعددة الأطراف الأخرى: مثل حركة عدم الانحياز التي ترأسها فلسطين حاليًا، أو منظمة التعاون الإسلامي، لكن الأهم سيكون في الدوائر الغربية كالاتحاد الأوروبي حيث قد تدفع الدول المعترفة لإعادة تقييم سياسات الاتحاد تجاه الصراع.

ثالثًا، يوجه هذا التطور رسالة قانونية ضمنية إلى إسرائيل: أن فكرة الدولة الفلسطينية باتت معترفا بها كحق مشروع عالميًا. فعندما تعترف معظم دول العالم (بما فيها الآن قسم كبير من الدول الصناعية) بدولة فلسطين، يصبح رفض الحكومة الإسرائيلية لهذا المبدأ موقفًا شاذًا بالمعايير الدولية. ورغم أن نتنياهو سارع إلى التصريح بأن هذه الاعترافات "لن تُفضي إلى قيام دولة فلسطينية" وأن حكومته ترفض ذلك قطعًا (Al Jazeera, 2025a; Al Jazeera, 2025b)، إلا أن إسرائيل ستواجه صعوبة متزايدة في تبرير سياساتها الاستيطانية والضم على أساس أن "الفلسطينيين ليسوا جاهزين لدولة". لقد استُخدمت هذه الحجة طويلاً لتبرير تأجيل الدولة الفلسطينية، لكن مع اعتراف حلفاء إسرائيل أنفسهم بهذا الحق، يمكن للفلسطينيين وداعميهم الآن المجادلة بأن الشرعية الدولية تقف بجانبهم وأن استمرار الاحتلال هو تحدٍ لإرادة المجتمع الدولي.

وبالطبع، تبقى هذه شرعية معنوية ما لم تدعمها إجراءات إلزامية، لكنها مهمة في بناء السردية القانونية. وقد وصف أستاذ القانون الدولي فيليب ساندز هذا التطور بأنه "رمزي لكنه يغير قواعد اللعبة" لأن وضع فلسطين وإسرائيل على قدم المساواة قانونيًا يعني فتح الباب لمساءلة الانتهاكات الإسرائيلية على أساس علاقات بين دولتين وليس دولة مقابل كيان غير معترف به (Al Jazeera, 2025b). على سبيل المثال، يمكن تخيل أنه إذا استمرت إسرائيل في سياسة توسيع المستوطنات أو الضم، فستواجه ليس فقط إدانة دول العالم النامي، بل احتمال فرض عقوبات أوروبية مؤلمة. وفي الواقع بدأت مناقشات فعلية داخل الاتحاد الأوروبي حول رفع الرسوم الجمركية على بضائع المستوطنات أو حتى معاقبة قادة إسرائيليين معينين (Abu Rass, 2025). هذه النقاشات كانت مستبعدة سابقًا، لكنها اكتسبت دفعة من تغير المزاج السياسي العام إثر الاعترافات.

رابعًا، قد تدفع هذه الموجة دولًا أخرى كانت مترددة إلى الالتحاق بركب الاعتراف لتفادي الكلفة السياسية للحياد. فمع كل اعتراف جديد من دولة غربية كبرى، يزداد العزل الدبلوماسي لمن بقي رافضًا. على سبيل المثال، ذكر دبلوماسيون أن إيطاليا وألمانيا ودول البلطيق ظلت أبرز المعارضين داخل أوروبا، لكن حكومة روما باتت تتعرض لضغوط داخلية "للمخاطرة بإغضاب الولايات المتحدة" بعد خطوات جيرانها (Wintour, 2025). وبالمثل، قد تجد دول آسيوية حليفة لأمريكا (مثل اليابان وكوريا الجنوبية) نفسها أمام أسئلة من قبيل: لماذا نبقى في صف أقلية ضيقة تضم واشنطن وتل أبيب فقط بينما العالم كله تقريبًا يعترف؟ وفي الحقيقة تفيد التقارير بأن 45 دولة فقط في العالم على الأقل لا تعترف بفلسطين حاليًا، تشمل إسرائيل وأمريكا وبعض حلفائهما، وعددًا من الدول الآسيوية والأوقيانوسية (Al Jazeera, 2025b). هذا يعني أن نحو 75% من دول العالم تعترف، وبتوسع النسبة لتشمل معظم الدول الديمقراطية الغربية سترتفع أكثر.

عليه، يمكن اعتبار الاعترافات الأخيرة نوعًا من تثبيت الوضع القانوني الدولي لصالح الفلسطينيين، بحيث يصبح الإجماع العالمي (باستثناءات محدودة) داعمًا لوجود دولة فلسطين. ومن شأن هذا الإجماع إذا ترسّخ أن يُستثمر مستقبلًا في قرارات أممية أكثر قوة: فمثلاً، لا يُستبعد في سيناريوهات معينة أن تُمنح فلسطين مقعدًا شبه كامل بالجمعية العامة عبر آلية "متحدون من أجل السلام" إذا فشل مجلس الأمن، أو أن يتم الدفع نحو صياغة معاهدة دولية للاعتراف بالدول تحت الاحتلال. هذه تصورات بعيدة الأمد، لكنها تستند إلى أن القوة القانونية للاعتراف الجماعي قد تتطور مع الزمن من مجرد رمزية إلى أعراف أو حتى قواعد ضاغطة.

ومع ذلك، يجب التنويه بأن الخبراء يحذرون من الإفراط في التوقعات القانونية دون تغيير سياسي حقيقي. إذ يؤكد العديد منهم أنه مهما بلغ عدد الدول المعترفة، فإن الوضع على الأرض لن يتغير بالنسبة للفلسطينيين ما لم ينتهِ الاحتلال الإسرائيلي فعليًا (Abu Rass, 2025). فاستمرار سيطرة إسرائيل على الأراضي والمعابر والموارد يعني أن الدولة الفلسطينية تظل منقوصة السيادة واقعيًا. وبالتالي، فإن الاعترافات رغم أهميتها قد تبقى حبراً على ورق إذا لم تقترن بجهود لإنفاذ القرارات الدولية المتعلقة بإنهاء الاحتلال. ويضيف محللون أنه يلزم الانتقال إلى خطوات عملية تتجاوز الاعتراف مثل فرض عقوبات أو حظر أسلحة أو ملاحقات قضائية، لضمان أن يلتزم الاحتلال بحدود القانون الدولي (Abu Rass, 2025).

خلاصة القول أن الاعترافات الأخيرة عززت الموقف القانوني والمؤسساتي للدولة الفلسطينية على الساحة الدولية، لكنها في حد ذاتها ليست عصا سحرية تغير الواقع دون متابعة بخطوات تنفيذية تفرض احترام هذا الواقع الجديد على الأطراف الرافضة له.

5. السيناريوهات المستقبلية المحتملة بعد موجة الاعترافات

في ضوء المعطيات الحالية، يمكن رسم عدة سيناريوهات مستقبلية محدثة لمسار القضية الفلسطينية والسياسة الدولية حولها، آخذين بعين الاعتبار الزخم الذي خلّفته الاعترافات الأخيرة:

أولا: السيناريو الأول: تسارع موجة الاعترافات وتحولها إلى حالة طبيعية جديدة

بموجب هذا السيناريو، نرى مزيدًا من الدول تحذو حذو المملكة المتحدة وفرنسا. فبعد اعتراف هذه الدول الكبيرة، لا يُستبعد أن تقوم دول أوروبية أخرى كالتي أعلنت نيتها (بلجيكا ولوكسمبورغ ومالطا) بالاعتراف رسميًا خلال الأسابيع التالية. بل قد يمتد الأمر إلى دول أوروبية كبرى مترددة إذا تغيرت حكوماتها أو زاد الضغط الداخلي عليها؛ فمثلًا ألمانيا قد تعيد النظر إذا وجدت نفسها معزولة أوروبيًا في رفضها. أيضًا دول في آسيا وأفريقيا كانت تتحفظ ربما تغتنم المناخ الدولي الجديد لتنضم للأغلبية؛ نتحدث هنا عن دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية (اللتين لهما علاقات وثيقة بإسرائيل لكنها تواجهان تعاطفًا شعبيًا مع غزة) أو البرازيل والمكسيك في أمريكا اللاتينية التي ربما تعترفان لدوافع سياسية داخلية أو تضامنًا مع الجنوب العالمي.

وفي المحصلة، قد نشهد خلال عام 2025 – 2026 اكتمال اعتراف معظم دول العالم بدولة فلسطين باستثناء حفنة صغيرة للغاية (ربما تقل عن 10 دول). وإذا تحقق ذلك، يصبح الاعتراف أمرًا واقعًا عالميًا، وقد تنتقل المعركة إلى الأمم المتحدة لمحاولة تجاوز الفيتو الأمريكي – ربما عبر طرح مشروع في مجلس الأمن بالاعتراف الجماعي أو رفع مكانة فلسطين في الجمعية العامة إلى عضو كامل بقرار استثنائي. ورغم صعوبة ذلك قانونيًا، فإن الضغط السياسي الناتج عن شبه الإجماع العالمي قد يدفع نحو تسويات مبتكرة. كما أن هذا السيناريو سيعني أن حل الدولتين يعود بقوة إلى الطاولة، مع تبني أطراف دولية متعددة له، مما قد يجبر الأطراف الإقليمية (بما فيها إسرائيل) على التعامل معه بجدية. بمعنى آخر، يتحول الاعتراف الدولي الواسع إلى مُحفِّز لاستئناف العملية السلمية وفق مرجعية جديدة عنوانها "العالم يعترف بدولة فلسطين، فلنتفاوض على تفاصيل تجسيدها ميدانيًا".

ثانيا:السيناريو الثاني: رد فعل إسرائيلي معاكس يفاقم الصراع ويختبر صلابة المجتمع الدول:

في هذا السيناريو تتصرف القيادة الإسرائيلية الحالية وفق نهج التحدي والرفض، وتقدم على خطوات متطرفة تنسف ما تبقى من إمكانية للحل السياسي. قد تشمل هذه الخطوات إعلان ضم رسمي لمناطق استراتيجية في الضفة الغربية (مثل الكتل الاستيطانية الكبرى أو

منطقة غور الأردن) أو تسريع بناء آلاف الوحدات الاستيطانية خصوصًا في منطقة E1 الحساسة التي تقطع التواصل الجغرافي الفلسطيني (The Guardian, 2025).

مثل هذه الأفعال ستولّد صدامًا دبلوماسيًا حادًا مع الدول المعترفة وربما مع بقية المجتمع الدولي. قد ترد الدول الأوروبية بعقوبات اقتصادية غير مسبوقة (كفرض رسوم على بضائع إسرائيل أو تعليق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تمنح امتيازات تجارية لإسرائيل). وربما يصل الغضب الدبلوماسي إلى حد تعليق عضوية إسرائيل في محافل دولية أو مطالبة محكمة العدل الدولية باتخاذ موقف. في نفس الوقت، إسرائيل قد تتكئ أكثر على دعم الولايات المتحدة وبعض الحلفاء المخلصين (كالمجر وربما الهند) لتشكل جبهة مضادة تحاول كبح أي إجراءات عقابية. هذا السيناريو يعني دخول الصراع في مرحلة خطيرة ومفتوحة: فمع انعدام أفق الحل السياسي وتصاعد الخطوات الأحادية، قد تشتعل مواجهة واسعة تشمل أراضي الضفة الغربية وربما حدود لبنان وسوريا أيضًا، ما يهدد بانفجار إقليمي.

المجتمع الدولي سيكون أمام اختبار تاريخي: إما أن يفرض إرادته على إسرائيل بالتراجع عبر ضغوط هائلة، أو يفشل. بكلمات أخرى، هذا السيناريو يمثل ذروة التأزيم لكنه أيضًا قد يخلق فرصة لإعادة الضبط: فإن فرضت عواقب وخيمة على إسرائيل قد يؤدي ذلك إلى تغيير سياسي داخلي فيها (سقوط الحكومة الحالية مثلاً) ومجيء قيادة تقبل بحل وسط. أما إن تغلبت إسرائيل على الضغوط واستمرت في نهجها، فسيكون ذلك انتكاسة كبرى للقانون الدولي وستدخل القضية الفلسطينية في نفق أخطر مما مضى.

بطبيعة الحال، يمكن أن تتفرع عن هذه السيناريوهات تصورات أخرى هجينة أو وسط بينهما، تبعًا للتطورات على الأرض والتغيرات في القيادات السياسية. ما هو مؤكد أن الأشهر والسنوات القليلة المقبلة ستكون حاسمة في تقرير أي من هذه المسارات سيطغى، وستكون الإدارة الحكيمة للأزمة من قبل الفلسطينيين والدول الداعمة لهم عاملًا أساسيًا في ترجيح كفة المستقبل لصالح حل عادل.

6. الخاتمة

يمكن القول إن موجة الاعترافات الأخيرة بدولة فلسطين – وفي مقدمتها اعتراف المملكة المتحدة وكندا وأستراليا والبرتغال وفرنسا – تشكل لحظة فارقة في مسار القضية وفي تطور السياسة الدولية تجاه القضية الفلسطينية. فقد أظهرت هذه الخطوة أن الإجماع الدولي لم يعد مقتصرًا على دول الجنوب أو الكتلة الشرقية، بل امتد ليشمل قوى ديمقراطية غربية طالما ارتبطت بتحالفات وثيقة مع إسرائيل. وبذلك، فإن الشرعية الفلسطينية انتقلت من كونها مطلبًا سياسيًا محل خلاف، إلى حقيقة سياسية–قانونية مدعومة بثلثي دول العالم تقريبًا.

على المستوى السياسي والدبلوماسي، يتضح أن توقيت الاعترافات ارتبط بالأزمة الإنسانية غير المسبوقة في غزة منذ خريف 2023، وما رافقها من ضغوط شعبية وإعلامية هائلة على الحكومات الغربية للتحرك. كما ارتبطت بالتحضير لمؤتمرات أممية كبرى، مما ضاعف من زخمها وأكسبها قيمة رمزية ومعنوية عابرة للحدود. وبذلك، تحولت الاعترافات من مجرد رد فعل أخلاقي إلى محاولة منظمة لإحياء حل الدولتين وكبح سياسات الضم والتوسع الاستيطاني.

أما من الناحية القانونية والمؤسساتية، فقد عززت هذه الاعترافات وضع فلسطين في المحافل الدولية، ومكّنتها من اكتساب شرعية أوسع للتمثيل الدبلوماسي والانضمام إلى الاتفاقيات والهيئات الدولية. كما أنها زادت من قوة السردية الفلسطينية في أروقة القانون الدولي، وفتحت الباب أمام مساءلة إسرائيل على قاعدة علاقة دولة بدولة، بدلًا من دولة مقابل كيان غير معترف به. ومع ذلك، تبقى

هذه المكاسب مرتبطة بالقدرة على ترجمتها إلى خطوات إلزامية، سواء عبر مجلس الأمن (المعطَّل بالفيتو الأمريكي) أو عبر آليات بديلة كالجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية.

فيما يتعلق بـالمفاوضات والميدان، فإن الاعترافات أوجدت واقعًا جديدًا قد يُجبر الأطراف على إعادة تقييم حساباتها. فالفلسطينيون اكتسبوا ورقة ضغط إضافية تمكّنهم من المطالبة بشروط أكثر عدلًا، بينما تجد إسرائيل نفسها أمام عزلة دولية متزايدة حتى من أقرب حلفائها، وهو ما قد يضيق هامش المناورة لديها ويجبرها على التفكير في خيارات تفاوضية مختلفة. ومع ذلك، يبقى الخطر قائمًا من رد فعل إسرائيلي معاكس يزيد من الاستيطان أو يقود إلى خطوات ضمّ أحادية، مما قد يفجّر الوضع برمته.

وعلى صعيد العلاقات الدولية، مثّلت هذه الاعترافات خروجًا واضحًا عن الهيمنة الأمريكية التقليدية على ملف التسوية، ورسالة مفادها أن المجتمع الدولي لم يعد يقبل احتكار واشنطن للمسار السياسي. دخول فرنسا، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا على الخط يعكس إعادة توزيع للأدوار ويشير إلى إمكانية نشوء تعددية دبلوماسية جديدة في إدارة النزاع. وهو تحول قد يفرض على الولايات المتحدة إما التكيف والالتحاق بهذا المسار، أو مواجهة فقدان تدريجي لنفوذها كوسيط رئيسي.

المراجع:

- Abu Rass, R. (2025, September 21). Is recognising Palestine a way to ‘save face’ for Western leaders? Al Jazeera.
- AFP. (2025, September 21). US criticises allies’ recognition of Palestine as ‘theatrics’. The Guardian.
- Albanese, A. (2025, September 21). Australia recognises Palestinian statehood. Al Jazeera.
- Al Jazeera. (2025a, September 21). Canada, Australia, Portugal join UK in recognising Palestinian statehood.
- Al Jazeera. (2025b, September 22). World reacts to Western states recognising Palestine.
- Al Jazeera. (2025c, September 22). من يعترف بدولة فلسطين؟ وماذا يعني ذلك؟
- Barrot, C. (2025, September 22). New York Declaration outlines two-state steps. Reuters.
- Becker, T., Sinijlawi, S., & Lasserre, I. (2025, September 19). Recognizing “Palestine”: Rationale, Expectations, Implications. The Washington Institute.
- Carney, M. (2025, September 21). Canada’s official recognition of Palestine. Al Jazeera.
- Elmasry, M. (2025, September 21). Western recognition of Palestine: Public pressure and political calculations. Al Jazeera.

- Irish, J., & Nichols, M. (2025, September 22). World summit to meet on two-state solution as support grows for Palestinian state. Reuters.
- Loboff, E. (2025, September 23). Legal aspects of recognition timing. Al Jazeera.
- Macron, E. (2025, September 21). Statement quoted in Wintour, P. (2025). UK, Canada and Australia announce recognition of Palestine, allies to follow. The Guardian.
- Mohamed, E. (2025, September 21). Canada, Australia, Portugal join UK in recognising Palestinian statehood. Al Jazeera.
- Reuters. (2025, September 21). Portugal joins allies in recognising Palestine.
- Reuters. (2025, September 21–22). Coverage of UN summit and Western recognition of Palestine.
- Salhani, J. (2025, September 21). Is recognising Palestine a way to 'save face' for Western leaders? Al Jazeera.
- Salhani, J. (2025, September 22). UK to recognise Palestinian ambassador Hassam Zomlot as official envoy. Al Jazeera.
- Sands, P. (2025, September 22). Legal implications of state recognition. Al Jazeera.
- Sinijlawi, S. (2025, September 21). Policy analysis on Western recognition of Palestine. The Washington Institute.
- Starmer, K. (2025, September 21). UK recognition of Palestine: Official statement. The Guardian.
- The Guardian. (2025, September 21). UK, Canada, Australia and Portugal recognise Palestine.
- The Guardian. (2025, September 22). UN General Assembly vote on Palestine.
- Wintour, P. (2025, September 21). UK, Canada and Australia announce recognition of Palestine, allies to follow. The Guardian.
- Wintour, P. (2025, September 21). Italy, Germany under pressure as Western allies recognise Palestine. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com

METRO
for Knowledge